

المجلس الإسلامي السوري يبين حكم بيع الأراضي والعقارات للشيعة في سوريا

الكاتب : المجلس الإسلامي السوري

التاريخ : 8 أغسطس 2017 م

المشاهدات : 6227



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الفتوى: 04
تاريخ الفتوى: الثلاثاء، 16 ذو القعدة، 1438 هـ الموافق 08 آب، 2017 م

حكم بيع الأراضي والعقارات للشيعة في سوريا

السؤال: نشطت في السنوات الأخيرة حركة بيع للعقارات في دمشق وبعض المناطق في حلب وحمص وغيرها، يقوم بها النظام أو مكاتب وكلاه عنه للشيعة الإيرانيين، ويدفعون في ذلك أموالاً كثيرة وأسعاراً مغربية، فما حكم بيع البيوت والعقارات والأراضي لهم؟ وما حكم العمل في السمسرة والوساطة لهذه البيوع؟

الجواب: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: أولاً: لا يخفى على كل متابع دور إيران في مساندة النظام السوري، كما لا يخفى على ذي لب أطماع إيران في التوسيع وتصدير مشروعها الصفوی الفارسي، وأحلامها في إعادة مجدها السياسي وبناء إمبراطوريتها، ومن وسائلها في ذلك: إحداث التغيير البشري (الديمغرافي)، إما عن طريق القتل الجماعي لتقليل عدد أهل السنة، أو عن طريق زيادة التهجير للسيطرة على المدن الكبرى، مع جلب الشيعة من أفغانستان وباکستان وإيران وغيرها وتجنيسهم وإعطائهم المال لشراء العقارات والأراضي، وإحلالهم في بلاد المسلمين السنة، وكل ذلك بمساعدة النظام السوري لهم وتسهيل معاملاتهم مقابل حمايته من الانهيار، مع حرص إيران على فتنة أهل السنة عن دينهم بالترهيب والترغيب، ونشر التشيع، وبناء الحسينيات والأضرحة والمزارات في المناطق التي يستولون عليها، لتجيير تاريخها وهويتها.

ثانياً: بناء على ما سبق فلا يجوز بيع العقارات والأراضي في سوريا للشيعة الإيرانيين وغيرهم، وهذا البيع باطل لا ترتب عليه آثاره الشرعية، ولا يجوز مساعدتهم بالسمسرة وغيرها لشراء الأرضي، وذلك لما يلي: 1- أن إيران ومعها عموم الشيعة الذين يشترون هذه العقارات مساندون للقتلة المجرمين في سوريا، وهم رأس العربة في القتل والتدمير الحاصل: فالواجب قتالهم ومدافعتهم، وإخراجهم من الديار، لا تثبيتهم فيها: فهم أعداء محاربون محتلون ، ومن كان عدوا محارباً للمسلمين فلا تجوز معاملته بما يقويه ويعينه على تحقيق أهدافه، ويعتبر ذلك من التعاون على الإثم والعدوان المنبي عنه بقوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ} [المائدة: 2].

باطل لا تترتب عليه آثاره الشرعية، ولا يجوز مساعدتهم بالسمسرة وغيرها لشراء الأراضي، معتبراً أنَّ إيران ومعها عموم الشيعة الذين يشترون هذه العقارات مساندون للقتلة المجرمين في سوريا، وهم رأس الحرية في القتل والتدمير الحاصل؛ فالواجب قتالهم ومدافعتهم، وإخراجهم من الديار، لا تثبيتهم فيها. كما أن هذا البيع فيه تمكين لهؤلاء من نشر دينهم الباطل، وفتنة أهل السنة عن دينهم، وتشييعهم، وإعانته لهم على نشر معتقداتهم الباطلة، حسب البيان.

وأضاف البيان أنه لا يجوز للمسلم بيع هذه الأراضي والعقارات للشيعة وإن كان محتاجاً للمال، أو مُجبراً على هذا البيع؛ لما تقرَّر في القواعد الفقهية من أنَّ "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، و"يُحتمل الضرر الخاصل لدفع الضرر العام"، كما لفت البيان إلى أن التحرير يشمل مساعدة هؤلاء الشيعة في تملك هذه الأراضي، وتنفيذ إجراءاتها القانونية، من سمسرة وإفراج، وغير ذلك، كما نبه على ضرورة التحري والثبات من المشتري والتأكد من حيل السمسرة.

ودعا البيان الأغنياء والميسورين وتجار المسلمين الغيورين على مصلحة بلادهم أن يبذلوا وسعهم لثبتت أهل السنة في مدنهم ومناطقهم، وأن يعينوهم بمالهم وبما يستطيعون على البقاء في أرضهم، وإفشال مخطط أعدائهم. كما دعا كافة المختصين من إعلاميين وحقوقيين وغيرهم إلى فضح هذه الممارسات، وتوثيقها، وتقديمها للجهات العالمية المعنية.

صورة البيان:



المصادر: